

**تأثير التنمية المستدامة في الاقتصاد على رفع  
البطالة وأثارها في المجتمع دراسة في القانون  
العراقي**

**هدى فاضل سعدون**

**جامعة طهران برديس فارابي**

**الاستاذ الدكتور أرين قاسمي**

**الأستاذ المساعد لجامعة الأديان والمذاهب بقمر المقدسة في ايران**

**Dr.Ariyan Ghassemi**  
**Assistant professor of public law University of Religions**  
**and Drnominations, Qom, Iran**  
**Email:a\_ghassemi@hotmail.com**

ظهر مصطلح البطالة مع ظهور الانظمة الاقتصادية في المجتمعات والبلاد النامية وغير النامية وهي ليس مصطلح حديث بل هو مصطلح قديم ويتمثل اجلى صور الازمة الاقتصادية في العالم في ارتفاع معدل البطالة.حيث كانت ولا زالت من اهم المشاكل التي تواجه الحكومات كما تمثل عجز الحكومات في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع.كما للبطالة والفقر آثار اجتماعية واقتصادية متعددة تؤدي الى اختلال الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلدان التي تعاني منها. فلا بد من اعطاءها اهتماما كبيرا و بالأخص من قبل الحكومات المسؤولة من خلال اجراء السياسات الدقيقة للوقوف على المؤشرات الرقمية الحقيقية و الشفافة لمعدلات البطالة و البحث عن حلول و اعداد خط و وضعها لمعالجتها و ذلك من خلال تنشيط عمل القطاعات المختلفة لارتفاع معدلات المشاركة لرفع الانتاج و تقليل البطالة بالطرق الاساسية كالتنمية المستدامة.

السؤال الرئيسي:ماهو تأثير التنمية المستدامة على رفع البطالة في المجتمع؟

الفرضيات:

الفرضية الاولى: كلما ينحدر التطوراقتصادي في بلد ما تزداد نسبة البطالة.الفرضية الثانية: بالتنمية المستدامة تقل البطالة وتتزايد فرص العمل ويرتفع معدلات الانتاج في اقتصاديات البلدان.

المشكلة :

تؤدي البطالة الى مشاكل عديدة منها اقتصادية ومنها اجتماعية، تؤثر على الفرد و المجتمع، و تنعكس على الحياة الشخصية و علاقاته بالأسرة مما يسبب مشاكل قد تنتهي بعدم رغبة الفرد بالبحث عن عمل يؤمن حاجاته فيصل الى مرحلة اليأس نتيجة لبحثه عن العمل دون جدوى لذا يلجأ الى اعمال تنافي الاخلاق و التقاليد في المجتمع و قد يلجأ الى الجرائم و كذلك تسبب مشاكل اسرية كالطلاق و التخلفات وانتشار الجهل و ازيمات اخرى تهدد المجتمع و تدمر الاسس الفكرية و الدينية و القانونية .

اهمية :

تكمّن أهمية البحث، في دراسة انواع واسباب البطالة والفقر والتنمية المستدامة و انعكاساتها على المجتمع من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية. ان اهمية دراسة وتحليل مشكلة البطالة والفقر، يرجع الى كون هذان العنصران يسببان خطر كبير على المجتمع وينجم من انواع الجرائم والانحرافات. كما يشكل عائق على الاقتصاد في البلدان والتي يعاني منها اغلب اقتصاديات العالم لذلك تتطلب سياسات شاملة لتشغيل داخل كل نظام اقتصادي في كل دولة. حيث ينهض الاقتصاد بالتنمية في تشغيل الايدي العاملة وفتح باب الانشطة الاقتصادية في القطاعات العامة والخاصة والمشاريع الكبيرة والصغيرة لتقليل البطالة وتشجيع العاطلين للعودة الى الحياة الاقتصادية.

الاهداف

يهدف المقال الى:-

- 1- معرفة مفاهيم البطالة والتنمية المستدامة وانواعها وأسبابها.
- 2- تحديد الاثار الاقتصادية والاجتماعية لكل مفهوم من المفاهيم اعلاه في المجتمع.
- 3- سبل معالجة البطالة في المجتمع.
- 4- البطالة والتنمية المستدامة ومدى اهميتها في الدستور والقوانين العراقية.

الهيكلية

يكمّن هيكلية المقال في بحثين؛ الأول: سيتم البحث عن المفاهيم والاطار العام ويشمل ثلاث مطالبين ولكل مطلب ثلاث فروع. حيث تم البحث عن المفاهيم وأنواع وأسباب والآثار السلبية المتعلقة بالبطالة.وفي المبحث الثاني منه سيتم البحث عن التنمية المستدامة وآثارها وعلاقتها بالبطالة وفي المطلب الثاني يختص بالتنمية المستدامة والبطالة في الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) والقوانين العراقية.

الدراسات السابقة :

- 1- دراسة اطروحة (احمد منادي رجه) الموسومة (النظام القانوني للحماية الاجتماعية من الفقر في العراق) والتي تهدف الى بيان الفقر واسبابه والقوانين الصادرة للحماية الاجتماعية ان معدلات الفقر ومنها العراق لا يتلاءم مع حجم الموارد المتاحة في البلد وتعاني اليوم جميع الدول ومنها العراق من بطالة مرتفعة جدا لأنها بطالة الخريجين وبطالة شبابيه.

- ٢- دراسة ( د. عمر احمد الراوي ) الموسومة (دراسات في الاقتصاد العراقي ) تهدف هذه الدراسة الى اسباب ارتفاع ظاهرة لبطالة في العراق بعد سنة ٢٠٠٣ و ماحصل وكذلك قرارات السلطة الائتلافية التي زاد في وقتها البطالة بشكل عالي عند دوائر حل بعض الدوائر التي توصلت هذه الدراسة الى غيرى طبقات متعددة نشطة و لكن غير فعالة و هي ( الايادي العاملة العاطلة ) في مجتمعنا العراقي .
- ٣- دراسة ( د.امل عبد الفتاح شمس ) الموسومة ( الفقر و التنمية بين الاوضاع الداخلية و النظام العالمي ) . والذي تهدف فيه الاشارة الى انواع الفقر وعولمة الفقر وبيان النظريات والاتجاهات. وتطبيق السياسات في الدول العربية و منها مصر وشرح الشركات متعددة الجنسية و المؤسسات الدولية و اثرهما على التنمية المستدامة.

### المبحث الاول: المفاهيم و الاطار العام

- ٤- تعد البطالة من اهم المشاكل التي تعانق الحكومات ونؤمن بان لكل داءٍ دواء لذا تحل هذه المشكلتين بإعداد خطط ووضعها بشكل صحيح تسمى التنمية والنمو الاقتصادي لذا للخوض في أي بحث لابد من معرفة مفاهيم البحث. لذا

#### المطلب الاول: المفاهيم العامة

- ٥- لمعرفة المفاهيم لابد من الخوض في المعاني والتعاريف لكل مفهوم، لذا سنتحدث في هذا المطلب عن مفاهيم البحث.
- ٦- الفرع الأول: مفهوم البطالة: ( unemployment )
- ٧- تعد البطالة من المظاهر العالمية ومن اشد المخاطر التي تتفاوت من بلد الى بلد باختلاف طبيعة ذلك البلد. وهي ظاهرة اجتماعية اقتصادية وجدت مع وجود الانسان وخاصة في المجتمعات المعاصرة. كما لا يوجد معنى للبطالة في المناطق الريفية التقليدية، كما هي المدن كونها تمتهن الزراعة. عرفت البطالة بعدت تعاريف منها التعريف الذي يذكره الوزان (أنها في القاموس الاقتصادي كلمة تعني الاجير الذي فقد عمله ومصدر رزقه وتعطل عن العمل كما عرفت دائرة المعارف الامريكية عند توضيحها (إن البطالة مصطلح يقصد به حالة عدم الاستخدام الكلي و التي تشير الى الاشخاص القادرين على العمل و الراغبين فيه، و الباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه)١ فمن هذا المنطق يفهم بان البطالة تمثل عدة مجموعات من هذه الاشخاص و هم:
- الذين لا يعملون.
  - الذين يعملون في مواسم معينة فقط (ولا يعملون في مواسم اخرى).
  - الذين لا يعملون بشكل مؤقت.
  - العاملون فعلا (انتاج منخفض او البطالة المقنعة).٢ كما عرفت منظمة العمل الدولية معنى البطالة (بأن العاطل هو كل فرد قادر على العمل وراغب منه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الاجر السائد و لكن دون جدوى) وهو تعريف متفق عليه من قبل معظم الاقتصاديين.لذا في هذا التعريف يمكن ان نحدد الحالات التي لا يمكن ان يعد فيها بعض الافراد ضمن العاطلين عن العمل كآلاتي:
١. العمال المحبسون هؤلاء الاشخاص الذين في حالة بطالة فعليه و يرغبون في العمل و يبحثون عنه و لكن لا يحصلون عليه لذا يأسوا عن البحث و عددهم ليس بقليل لا سيما فترات الكساد الدوري.
  ٢. العمال، من الذين لهم عمل و لكنهم في فترة عملية احصاء البطالة تغييبوا عنه بصفة مؤقتة لأسباب كالمرض و العطل و غيره.
  ٣. الافراد الذين يعملون اقل من الساعات المخصصة للعمل بعض الوقت و دون ارادتهم و بإمكانهم ان يعملوا طول الوقت .
  ٤. العمال الذين يعملون ، اعمالا اضافية غير مستقره يعملون لحسابهم الخاص ( دخل منخفض).
  ٥. المرضى ، الاطفال ، كبار السن ، العجزة و الذين أحيلوا الى التقاعد.
  ٦. الطلبة الذين هم قادرين على العمل و في سن العمل و لكن بصدد تنمية مهاراتهم العلمية.
  ٧. الافراد العاملين بأجور معنية و هم دائما يبحثون على عمل افضل .
  ٨. الاثرياء و اصحاب الاموال من الذين قادرين على العمل و لكنهم لا يبحثون عنه لذلك ليس كل من لا يعمل يعد عاطلا، وليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن الافراد العاطلين.و لكن ما تقدم، نحن نرى بأن البطالة، هي مجموعة من الاشخاص في سن العمل و من القادرين على انجازها و يبحثون عنه و لكن لا يجدونه. لذا يمكن القول بأن البطالة في اي مجتمع تتوقف على مدى امكانية حصول اي فرد على فرصة عمل والذي يعتبر مؤشر من مؤشرات الرفاه والتطور الاجتماعي.كما عرفها الاقتصادي الهندي، اما نياسن بأنها (الحرمان الاجتماعي وانه الغياب أو الافتقار الى بعض الامكانيات والقدرات الاساسية للانتقال و العمل).٣ وعرفتها السوداني في كتابها (بأنها الحالة التي لا يستطيع

فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة، نتيجة لعوامل خارجة عن ارادتهم، بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه وهذا ما يسمى بالبطالة الكاملة (٤). وعرفها اخر تعريفا شاملا بأنها (عدم امكانية النظام الاقتصادي والاجتماعي على خلق فرص استغلال واستثمار اقتصادي ولعوامل الانتاج فيه متمثلة بالعمل ورأس المال والارض والتنظيم لأسباب عديدة ما يترتب على ذلك من خسارة اقتصادية واجتماعية على اصعدة متعددة). ٥. وانها تتسم بصفة التعقيد والتشابك لانها تختلف من بلد الى بلد ومن مجتمع لآخر ومن وقت لآخر. ٦. ولدى علم الاجتماع هو المستوى المعيشي المنخفض الذي لا يفي بالحاجات الصحية والمعنوية و هي متصلة بأحترام الشخص او الأشخاص. ٧.

## الفرع الثاني - التنمية:

الف) المفهوم اللغوي للتنمية: وهي تشير للزيادة و الرفع. وهي مشتقة من المصدر نَقَى كما يقال: فلان نَقَى ذاكرته، اي طورها وزاد من قوتها. ٨.

ب) مفهوم الاصلاح للتنمية: وهي بصورة عامة عبارة عن عملية التطوير والتقدم والارتقاء لمرحلة افضل. و هو مصطلح اقتصادي اجتماعي رسمت به هيئة الامم المتحدة خارطة لتأخذ بنظر الاعتبار الابعاد المتعددة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم و هدفها الاول و الاهم هو تحسين الظروف المعيشية لكل شخص في المجتمع و كذلك تطوير وسائل الانتاج و اساليب ادارتها بطرق حديثة لا تؤدي الى استنزاف الموارد الطبيعية.

## المطلب الثاني : انواع و اسباب البطالة

تتعدد انواع صور البطالة وفقاً لمسبباتها، فقد تعددت التقسيمات من قبل الباحثين في محاولة لمواجهة كل واحد منها طرح العلاج المناسب لها. في هذا المطلب نبحت عن انواع البطالة واسبابها. لندخل الى البحث الاصلي لنا.

## الفرع الاول: انواع البطالة

تتجلى اهم انواع البطالة في: ٩ الف) البطالة الدورية الموسمية: و التي يقصد بها وجود فائض في العمالة الناتجة عن قلة الطلب الكلي في الاقتصاد، حيث يواجه الاقتصاد في هذه الفترات ركود و كساد فيصاحبها نقص في الطلب الكلي و الارتفاع بمعدلات البطالة لذا يتوجب على الحكومة عند ظهور هذا النوع من البطالة اتباع سياسات اقتصادية توسيعية كالتوسيع في الانفاق العام و تخفيض الضرائب و كذلك تشجيع الافراد على زيادة الاستهلاك و بالتالي تحسين الطلب الكلي و زيادة الاستثمار و التوظيف للحد من البطالة. ب) البطالة الاحتكاكية: هذا النوع من البطالة يحدث نتيجة التقلبات المستمرة بين المناطق وكذلك المهن المختلفة الناتجة عن التغييرات في الاقتصاد الوطني. لذلك يتمتع العمال المؤهلين العاطلين، بفرص العمل المتاحة في هذه المناطق و(هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل واصحاب العمل). و يمكن ان تتحدد الاسباب التي تؤدي الى ظهور هذا الاحتكار ما يأتي:

١. فقدان الخبرة والمهنية اللازمة لتأدية العمل المتاح.

٢. عدم وجود تخصص في العمل وكذلك صعوبة التكيف الوظيفي.

٣. التحديث المستمر في بيئة الاعمال والمهن، والذي يتطلب كسب المهارات المتنوعة والحديثة. ج) البطالة الهيكلية ( الفنية ) ١٠: تسمى بالبطالة الهيكلية كونها ترتبط بحصول تغيير جذري في الهيكل الصناعي اي البنية الصناعية ، فتظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض هذه التغييرات الاساسية التي تحصل في الاقتصاد كاكشاف موارد جديدة او وسائل انتاج اكثر كفاءة لحصول اختراع وسائل انتاج تكون بديلة للأشخاص ( او على سلع حديثه تحل محل السلع القديمة .فهي تحدث) عندما تكون مهارات الافراد الذين يبحثون عن عمل لا تتناسب الوظائف المتوفرة في مكان اخر فهم لا يستطيعون التنقل للعمل، فيتعطلون عن العمل كما إن التغيير الهيكلية في الاقتصاد يصاحبه حالة من عدم التوافق بين المهارات المطلوبة و المعروضة في منطقة معينة). ١١ مثال على ذلك، اذا كانت هناك صناعة السجاد لها فائض طلب على العمالة الماهرة الفائض منطقة (x) و صناعة الخيوط لها عرض على العمالة شبه الماهرة في نفس المنطقة ، في هذه الحالة تظهر بطالة هيكلية او عدم توازن عرض العمال و الطلب عليهم بين المناطق من اليد العاملة. على سبيل المثال المنطقة (x) لها فائض طلب على نوع ما (على سبيل المثال نجار) من اليد العاملة والمنطقة (z) لها فائض عرض على نفس النوع (النجار) اليد العاملة في هذه الحالة تظهر البطالة الهيكلية. المشكلة المهمة والتي يتم وصفها بلزوجة العمل أو التصاقه بمكان معين او مهارة معينة. ومن اسباب ظهور هذا النوع من البطالة هو (التغييرات في نوعية الطلب على العمال نتيجة تغيير أذواق المستهلكين أو المنافسة للبدائل المستوردة من خارج القطر والتي

تواجه مشكلة ارتفاع التكاليف من الانتقال، والاجور وغيرها من المشاكل. علما ان البطالة الهيكلية هي بطالة (طويلة الأمد) وتطلب نفقات كثيرة) ١٢.

(د) البطالة الاختيارية: البطالة هي نوع من التي تكون بإرادة الشخص حيث ينسحب عن العمل برضاه ولأسباب معينه و التي تحدث كثيرا في الدول المتطورة و التي تتمتع بظروف منتعشه اقتصاديا.

(ر) البطالة الاجبارية: هذا النوع من البطالة تكون غير اراديه حيث يتم جبرالعامل على ترك عمله دون ارادته مع انه قادر على وراغب على العمل وعند مستوى الاجر.

(هـ) البطالة المقنعة: وهو نوع من البطالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال دون الحاجة الفعلية اليهم اي (وجود عماله زائدة و التي لا يؤثر سحبها من دائرة الانتاج على حجم الانتاج و بالتالي فهي عبارة عن عمالة غير منتجة) ١٣. ويلاحظ ان هذه البطالة موجودة في القطاع الصناعي كما تعاني اغلب المصالح الحكومية و وحدات القطاع العام من هذه الظاهرة.

(م) البطالة الطبيعية: تتضمن هذا النوع من البطالة من صنفان رئيسيان من البطالة هما: البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية وعند مستوى العمالة الكاملة. يكون الطلب على العمل وعرضه مساويا بمعنى ان عدد الباحثين عن العمل يساوي عدد المهن الشاغرة او المتواجدة. لذا (العاطلين الذين هم في بطالة احتكاكية او هيكلية يحتاجون لوقت أكثر ليحصلوا على عمل مناسب) ١٤.

(ن) بطالة الفقر: تسود هذا النوع من البطالة في الدول النامية ذات نظام اقتصادي بطيء يسوده الركود الاقتصادي؛ وضعف التنمية ونتيجة لهذا الامر يميل مواطني هذه الدول للهجرة الى الدول المتقدمة لكثرة العمل فيها بصفة دائمة ومستمرة، ذات صفة موسمية ١٥.

(ي) البطالة السلوكية (الاجتماعية): يسود هذه النوع من البطالة في المجتمعات التقليدية او المتخلفة او المجتمعات المترفة وهي المجتمع قد لا يقبل ببعض المهن وفرص العمل مع كون من توافرها فيفضل الفرد ان يبقى عاطلا عن العمل دون ان يعمل بمثل هذه المهن. و(هذا ما حدث في العراق منتصف السبعينيات، حيث زيادة الموازنة بشكل كبير وتوافرت الاعتماد على العمالة الاجنبية وبالأخص العربية. حيث وصل عدد العمال العرب والأجانب الى ثلاثة مليون عامل حتى منتصف الثمانيات) ١٦.

#### الفرع الثاني: اسباب البطالة.

تعاني الكثير من البلدان من مشكلة البطالة ولكن تختلف انعكاساتها السلبية على البنية الاقتصادية و الاجتماعية لأسباب مختلفة و التي تؤدي الى ظهورها من مجتمع لأخر و من فترة الى فترة اخرى.

اولاً: أسباب ترتبط بالفرد العامل: كل شخص لديه مؤهلات دراسية وعملية سابقه وكذلك قدرات خاصة به كما لديه اولويات وتفضيلات لعمل دون اخر، فأن الشخص عندما يكون عاطلا عن عمله قد لا يتقبل الا بالعمل الذي يتناسب مع شخصيته وقدراته ومؤهلاته وكذلك عانيته وخبرته في ذلك العمل. كما هناك اشخاص ليس لهم قابلية التنقل الجغرافي و غير محبيه عندهم من اجل قبول فرص عمل في مدينة او بلد اخر. او شروط صعبة اخرى. كما نلاحظ هذه الظاهرة موجودة في البلدان النامية وبشكل كبير وهي الهجرة الى بلد اخر ١٧.

ثانياً. اسباب متعلقة بفرص العمل المتاحة:

- (١) تحدث البطالة بسبب (انخفاض الطلب خلال فترة الركود الاقتصادي لمرحلة من مراحل الدورات الاقتصادية) ١٨.
- (٢) الفشل الحاصل فبرامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالمقدار المناسب و تراجع اداء الاقتصادي و كذلك تراجع القوانين المشجعة على الاستثمار في توليد فرص العمل فضلا عن تراجع دور الدولة في خلق فرص العمل في القطاعات الحكومية وانسحابها تدريجيا من الانتاج و الاستثمار و الاستغناء عن خدمات العاملين في ظل برامج التحول و الاصلاح الاقتصادي ١٩.
- (٣) التغيير في هيكل الطلب: وضع اهتمام الى قطاع خاص واهمال القطاعات الاخرى بمعنى ان الاقتصاد يعتمد ويركز على قطاع معين وهذا يؤدي الى انتشار البطالة. (الدول الزراعية تنتقل الى دول نفطيه).
- (٤) التقدم العلمي و التكنولوجي: من اسباب البطالة و هو انتاج او اختراع الآت و ادوات مما تتسبب احلالها في العديد من القطاعات السياسية الحكومية بديلا عن الايدي العاملة لذا تخفض الاجور، وهذا قد لا يتناسب مع رغبات العمل و المنتجين .
- (٥) ارتفاع الاعانات للعاطلين عن العمل و هي التي تشجع الافراد على الاستمرار بالبطالة و التكاسل و رفض العمل.
- (٦) سوء استخدام الموارد الاقتصادية كالنفط، الزراعة و ..... .
- (٧) عجز الحساب الجاري للبد وارتفاع حجم المديونية للخارج ٢٠.

تعد البطالة، هي احد اكبر التحديات التي تواجه المجتمعات في الكثير من الدول و نتيجة ذلك هي الاثار: الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك السياسية، لنبحث في هذه الاثار:-

أولاً: الاثار الاقتصادية: البطالة كداء يسري في شريان اقتصاديات الدول وهي موجودة بنسبه متفاوتة من دولة الى دولة اخرى بإرتفاع وانخفاض هذه النسب تؤثر بشكل مباشر على المجتمعات التي تتغلل فيها لهذا تسعى كل الدول على تقليل هذه النسب، لتجنب آثار البطالة والتي هي ظاهرة ذات جوانب متعددة كما اشرفنا قبل قليل، فيجعلها معقدة ولا بد من وجود حكومة واعية لتتهض للقضاء عليها و رفع الكسل عن مواطنيها و ارتقاء اقتصادها بالعاملين.

كما ان للبطالة آثار مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات الدولة وسنذكر اهمها:

- (١) التأثير المباشر على الاستهلاك والادخار وكذلك معدلات النمو الاقتصادي.
- (٢) هناك عوامل اقتصادية تؤثر وتتأثر بالبطالة، كالتضخم وهي عملية عكسية كلما زادت نسبة التضخم، وارتفاع المستوى الكلي للأسعار؛ قل الاستهلاك وبالتالي زاد العرض عن الطلب و انخفضت القوة الانتاجية و من ثم سعي ارباب العمل الى تخفيض العمالة و في المقابل ترتفع معدلات البطالة. ٢١
- (٣) تعمل البطالة الى انخفاض الرأسمالية وانخفاض الناتج المحلي. كون الدول التي كانت تعمل على النظام الاشتراكي لم تعرف البطالة ابداً كون البطالة تظهر مع مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش.
- (٤) كما تسبب البطالة، الى زيادة العجز المالي في الموازنات العامة للدول نتيجة برنامج الاعانة الاجتماعية.
- (٥) ضياع اهم عنصر من عناصر الانتاج، وهو العمل والذي يؤدي الى البطالة.
- (٦) انخفاض القوة الشرائية والتي تؤثر بشكل مباشر على الطلب والعرض.
- (٧) زيادة نسبة الفقر الذي يساهم بتشجيع العاطلين عن العمل على بيع جهدهم مقابل أجور قليلة.
- (٨) ضعف حركة الاستثمار (قلة الطلب على السلع و الخدمات) و انخفاض في حركة الصادرات و الواردات ( قلة الطلب على السلع و الخدمات) و انخفاض في حركة الصادرات و الواردات. ٢٢
- (٩) تقود البطالة الى حالة من الكسد ومن ثم الانهيار الاقتصادي. ٢٣
- (١٠) التشجيع على هجرة الكفاءات من البلد.
- (١١) الحروب والاستعمار. ٢٤
- (١٢) عجز الدولة عن الاستفادة من الحزم التقنية المقدمة من المؤسسات الدولية. ٢٥

ثانياً: الاثار الاجتماعية و النفسية

لا يوجد شي اكثر صعوبة على الانسان تجرع مرارة العوز و الحاجة المادية فهي تتال من شخصية الانسان و كرامته و من نظرتة لنفسه و بالأخص عندما يكون الفرد مسؤولاً عن عائلته تعول عليه في تأمين حاجاتها المعيشة و خاصة عندما يتعلق الامر بالعيش الكريم و اللقمة الشريفة دون مد اليد الى الاخرين و بذلة و إهانة الإحصاءات الموجودة عن جميع انحاء العالم توحى بوجود ملايين الشباب العاطلين عن العمل، و من الذين يعانون من الفقر و الجوع و الحرمان و العوزو التخلف الصحي و التأخير عن الزواج و انشاء العائلة، و عدم تحملهم المسؤولية بسبب هذه العطل. كما يزداد القلق و عدم الاستمرار والكأبة بين العاطلين ويمتد القلق والمشاكل بين الأزواج، بل وتنعكس سلبي على العلاقة الزوجية والأبناء. فيؤدي ذلك وخاصة في الأشخاص غير الملتزمين دينياً بشرب الخمر وتعاطي المخدرات وحتى الانهيار للهروب من الواقع المأساوي الذي تعيشه الأسرة. كما تتزايد نسبة الجريمة كالقتل و الاعتداء، بين هؤلاء العاطلين بالإضافة الى ضعف الانتماء الوطني و الكراهية لواقع المجتمع نزولاً الى ممارسة الإرهاب و العنف ضده (المجتمع). فضلاً عن ذلك تمثل البطالة، الإهدار للموارد الكبيرة التي استثمارها المجتمع في تثقيف و تعليم الشباب ورعاية إمورهم الصحية و الاجتماعية ليصل الفرد الى خط الفقر المدقع والذي يعني، مقدار الاتفاق اللازم للحصول على مقدار الموارد الضرورية (كالغذاء) مقدراً بسرعات حرارية محددة لبقاء على قيد الحياة و تأمين صحية سليمة. ٢٦ و الذي يجسد بضياع الكثير من الفرص التي تسمح للأشخاص بالتمتع بضروريات الحياة الاجتماعية و حسب طبيعة ذلك المجتمع. ٢٧

- الاثار الاجتماعية:

- (١) الانحراف والجريمة: يؤدي البطالة في حال عدم حصول الشباب، على مورد مالي مناسب للعيش يلجأ الى الانحراف والسرقة وجرائم الادب وجرائم أخرى ليحقق رغباته و حاجاته المعيشية.
- (٢) العنف و التطرف: عدم وجود هدف معين في الحياة لسد الشاغر و وقت الفراغ يلجأ الشباب الى العنف و التطرف لجماعات متطرفة و خارجة عن القانون.
- (٣) التسول: نتيجة للظروف الصعبة التي يعاني منها العاطل عن العمل ولسد الجوع وكسب مورد معيشي يرى الحل في التسول في الازقة والشوارع والأسواق.
- (٤) تعاطي المخدرات: لابتعاده عن التفكير في مشكلة عدم حصوله على عمل يناسب المصروف المعيشي يلجأ الى تعاطي المخدرات وشرب الخمر ما يسبب السوق الى الجريمة و الانحراف و كذلك (انتشار مصادر الدخل الغير مشروعة التي تعتبر ذات اغراء للشباب العاطلين عن العمل على جميع المستويات). ٢٨.
- (٥) الهجرة: هناك أشخاص من العاطلين عن العمل في حال الحصول على عمل مناسب لكسب العيش يضطر الى الهجرة الى مدن او حتى بلدان أخرى يرى الامر هو الحل الأمثل.
- (٦) الشعور بعدم الانتماء: ضعف أو عدم الانتماء للوطن هو شعور الشباب عند عدم حصولهم على عمل مناسب وذلك عند عدم توافر المورد المالي كمصدر للعيش الكريم.
- (٧) التفكير الاسري : و السبب الرئيسي في التفكير الاسري هو عدم حصول الفرد على فرصة عمل و من ثم تحت الأسباب المدرج أعلاه و تتزايد المشكل الاسرية و السبب الرئيسي هو البطالة وقلة الإمكانيات. ٢٩ و يتأثر الامن الاجتماعي من ذلك، بتفكيك الأسر و ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية و الخارجية وانعدام الترابط بين اشخاص المجتمع وبالتالي ضعف الضوابط الاجتماعية. ٣٠

## المبحث الثاني البطالة والتنمية المستدامة في القوانين العراقية

في هذا المبحث سنتطرق الى التنمية المستدامة وعلاقتها بالبطالة كما سنبحث عن التنمية المستدامة واثارها وسبل معالجة البطالة بالتنمية المستدامة وفي المطلب الثاني سيكون مدار بحثنا في القوانين العراقية.

### المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الهدف من النمو الاقتصادي المستدام والشامل هو ان يدفع عجلة التطور والتقدم الى الامام ويخلق فرص عمل مناسبة ولثيقة الى افراد المجتمع ويحسن مستويات المعيشية.

#### الفرع الأول: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي

ان علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية، حيث ان معدل النمو الاقتصادي في أي بلد يؤثر على نسبة البطالة. فارتفاع النمو الاقتصادي بزيادة (١٪) يخفض معدل البطالة بما يقارب ( ١٦٪) كما أن للنشاط الاقتصادي تأثير مباشر على معدلات البطالة، من خلال التغيير الذي ينتج على اليد العاملة (المشغلة و العاطلة عن العمل) فنرى في حالة الازدهار و التوسع الاقتصادي، الذي يرافقه زيادة في النشاط الاقتصادي تكثر مناصب الشغل كما يزيد في المخرجات و كذلك الخدمات و السلع. أما في حالة الانكماش والركود الاقتصادي الذي يرافقه انخفاض في النشاط الاقتصادي فأن مناصب الشغل في هذه الحالة تنقلص نتيجة لانخفاض الاستهلاك ومن ثم انخفاض الإنتاج. وبالتالي يمكن ربط المعادلة بين البطالة والنمو الاقتصادي بهذا الافتراض ان زيادة النمو الاقتصادي في بلد ما، يترتب عليها زيادة نسبة التوظيف فالأمر ينعكس على تخفيض اعداد العاطلين. كما أشارت الكثير من الدراسات و البحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي و معدلات البطالة في العالم و من هذا المنطق نرى ان السياسات الاقتصادية للبلدان توضع لزيادة معدلات النمو الاقتصادي و ليس لتخفيض نسب البطالة الموجودة في البلد التي تعتبر في اغلب النماذج الاقتصادية القياسية متغيرات خارجية. ٣١ انطلاقاً من هذا المبدأ يجب فهم كيفية التأثير على البطالة ، لابد ان ننطلق من معرفة طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالاستثمار والنمو ومعدل الأجور ونسبة التضخم الحاصلة في البيئة الاقتصادية. كما نشاهد ارتفاع معدل النمو ينتج ارتفاع نسبة التشغيل ومن ثم انخفاض معدل البطالة.

الفرع الثاني: التنمية المستدامة:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة على الساحة المحلية والدولية كي يصل لطريقة مناسبة بين العديد من المصطلحات؛ كالعولمة، والحداثة وما بعد الحداثة وصراع الحضارات، التنمية البشرية والمعلوماتية وغيرها من المتغيرات التي ظهرت في المجتمعات النامية. ٣٢ الف) التنمية المستدامة في الاقتصاد: التنمية المستدامة؛ هي عملية تطوير المدن، والقرى والبلدان والمجتمعات والاعمال التجارية شرط ان تلبي جميع حاجات الحاضر دون مساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها. في الوقت الذي يواجهه العالم خطورة التدهور البيئي المعاصر الذي لا بد من القضاء عليه مع عدم التخلي عن الحاجات اللازمة للتنمية الاقتصادية وكذلك العدل الاجتماعي والمساواة بين الافراد في المجتمع الواحد. تتطلب التنمية المستدامة، تحسين الظروف والوضع المعيشي لكل اشخاص دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية والاسراف والهدر فيها وعدم تجاوز المتعارف عليه من المعادن والموارد الطبيعية. كما ان من اهم ما تواجهه التنمية المستدامة من تحديات هي القضاء على الفقر والتشجيع على اتباع طرق الإنتاج والاستهلاك متوازنة دون الافراط والتفريط في الاعتماد على الموارد الطبيعية. لهذا سعت الدول النامية أن ترفع من مستوى اقتصادها و ذلك لزيادة الإنتاج و معدلات النمو الاقتصادي ليجعلها تكون دولة قوية و نامية لذا أبدت هذه الدول ما بوسعها للهروب من ظاهرة الفقر في بلدانهم و وضع بعض الاستراتيجيات المهمة للخلاص من هذه الظاهرة. جاء تعريف التنمية عام ١٩٩٧ حيث عرفتها الأمم المتحدة، (بالتأكيد على توسيع خيارات الناس وتحقيق مستوى معيشي لائق وكذلك تحقيق الرفاهية). ٣٣ لذا فإن التنمية تعني شيئاً أكثر من مجرد الزيادة في مجموع الناتج لأنها ليست مجرد تحسين نوعية او الكيفية للحياة. فهي لا تعني دخلا اعلى ولكن تشمل تعليم أفضل، مستوى صحي و غذائي أعلى، مساواة أكثر في الفرص، حياة ثقافية مزدهرة، وحرية فردية، بيئة نظيفة و حياة مستقرة و ملائمة لأفراد المجتمع. بالإضافة الى ذلك فإن التنمية عملية بها يزيد الدخل الحقيقي للفرد والدولة لفترة طويلة كما يمكن ربط التنمية بحل مشكلة الفقر وبالتالي البطالة، بالتأكيد على الجانب الاجتماعي لتحقيق رفاهية الافراد واحترام حقوقهم الشخصية في المجتمع وعدم اهمال البعد الاقتصادي كونه لم يكن الأساس لوحده. ولكل ما تقدم فإن التنمية لا بد ان تكون اصيلة في المجتمع ونابعة من جذور لكي تعكس خصائصه النوعية والثقافية والتي تختلف من مجتمع لآخر. كما ان التنمية لا تكون خارجية التوجه، كون السياسات الاقتصادية لدولة لا بد ان تلجأ الى طرق حقيقية لأعداد خطط أساسية ترمح حياة الافراد و تنشئ اهداف متكاملة لهم.

ب) اهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة الى ثلاث اهداف أساسية:

(١) تأمين نمو اقتصادي قوي للبلاد وبالتالي تحقيق البنية الاقتصادية المتكاملة والهادفة لرفاهية الافراد في المجتمع

(٢) تحقيق المساواة وعدالة اجتماعية بين الافراد.

(٣) حماية البيئة. ٣٤

ادناه سنعرض امثله لأهم الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة من خلال بعض الفقرات التي تؤثر مباشرة على الظروف المعيشية للأفراد.

١- المياه:- تهدف الاستدامة الاقتصادية، الى ضمان توافر المياه الكافي والصالح للشرب و رفع كفاءة استخدامه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. كما تهدف الاستدامة الاجتماعية على تأمين المياه في المناطق لاستخدامه المنزلي والزراعة للأغلبية الفقيرة

تهدف الاستدامة البيئية الى ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الأيكولوجية. ٣٥

٢- الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية في امر الغذاء على رفع الإنتاج الزراعي وذلك من اجل تحقيق الامن الغذائي الإقليمي وزيادة الإنتاج لغرض التصدير. كما تهدف الاستدامة الاجتماعية الى تحسين الإنتاج والأرباح الزراعية الصغيرة و ضمان الامن الغذائي المنزلي و بهذا تهدف الاستدامة البيئية الى ضمان الاستفادة المستدامة للموارد الطبيعية كالغابات و المياه و الحياة البرية و المائية و الحفاظ على الأراضي الزراعية.

٣- الصحة: للاستدامة الاقتصادية في هذا المجال يهدف الى زيادة الإنتاجية من خلال الصحية والوقائية وذلك للمحافظة على الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير لحماية صحة البشر و ضمان الرعاية الصحية البدائية للأغلبية الفقيرة وكذلك للهواء والضوضاء. كما تهدف الاستدامة البيئية الى فرض ضمان، الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الأيكولوجية و الأنظمة الداعمة للحياة. هناك امثله كثيرة ممكن الإشارة اليها : كالمأوى و الخدمات، الدخل الكافي.

ج) واقع الاقتصاد العراقي:



ان اقتصاد العراق يتميز بكثير من موارده المتنوعة، ولكن بقي يعاني من هيمنة القطاع الاستراتيجي (النفط) على الناتج المحلي الإجمالي و هذا الامر كان و لا يزال سببا في عدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب في العراق مما افقد الكفاءة التنافسية بين باقي القطاعات الإنتاجية الموجودة و لم يتح الفرص الذهبية الى القطاعات الخاصة لتنفيذ الاستثمارات الكبيرة فظل مهمشا و بقي التركيز على القطاعات العامة كونه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وبسبب ذلك انخفض الكفاءة الاقتصادية في مؤسسات القطاع العام ونتيجة ذلك هبط مستوى الإنتاج بحيث لم تتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب منها. لذلك اتسم الاقتصاد العراقي (بعدد من السمات التي تمثل انعكاسا للسياسات والبرامج الاقتصادية والتي اعتمدت على إيرادات النفط في تمويل الكثير من النشاطات الاقتصادية مما انعكس على تقادم حالات التدهور في مؤشرات البطالة والفقر وتدهور الامن البشري وتراجع النمو الاقتصادي)، ٣٦ في تحليل الوضع الاقتصادي وتدهوره في العراق هناك بعض السمات التي يمكن ان تطرح في هذا البحث منها:

أولا. اختلال الهيكل الاقتصادي: و يظهر الامر من خلال هيمنة قطاع النفط على القطاعات الأخرى ومدى تأثيره على الموازنة العامة للدولة ثانيا. الانكشاف الاقتصادي نحو الخارج: بسبب انخفاض معدلات نمو القطاعات الإنتاجية ولعدم قدرة الإنتاج المحلي في انتاج السلع و تلبية الحاجات و الخاصة، الغذائية منها، مما أدى هذا الامر الى الاعتماد للأسواق الخارجية في سد الحاجة و خاصة بعد (٢٠٠٣) و حتى في حال انشاء مصانع، إلا أن المدخلات الأساسية لتمويل هذه المصانع لإنتاج السلع يتم استيرادها من الخارج.(وهذا امر خطير للغاية). ثالثا. تقادم مشكلة المديونية: مر العراق في أزمات منها الحروب و العقوبات الدولية التي اعقبتها مما أدى الى تقادم مشكلة المديونية الخارجية. (فارتفع الدين العام الخارجي من (٤٢) مليار دولار لعام ١٩٩١ ليصل الى اكثر من (١٢٥) مليار دينار في عام ٢٠٠٣ بسبب تراكم الفوائد المترتبة على تلك الديون مما ارهق الاقتصاد العراقي كثيرا). ٣٧

رابعا. اختلال هيكل الإنتاج: يعاني الاقتصاد العراقي من زعزعة في أولوية الفروع لعملية الإنتاج، و بالأخص في فرعي الصناعة الرأسمالية و التحويلية فتلاحظ هيمنة الصناعة الغذائية على الصناعة التحويلية، حيث تشكل النسبة الأكبر من اجمالي الصناعات التحويلية. ٣٨ خامسا. شيوع ظاهرة البطالة:سادسا. شيوع ظاهرة الفقر و التهميش الاجتماعي: كل من يعيش في ظاهرة البطالة فهو بحالة فقر بالتعريف المنطق. سابعا. تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي. ثامنا. شحة مصادر الاستثمار المحلي والأجنبي: لعدم وجود الكفاءة في إدارة المؤسسات والقطاعات.

د) سبل معالجة البطالة بالتنمية المستدامة: ان القضايا المهمة التي تواجه المجتمعات ومن المخاطر التي جعلها خطرا يواجه الإنسانية و تحتاج الى معالجة حكيمة هي مشكلة البطالة، المرض الي ينهش الفرد والاسرة و المجتمع و هي مشكلة اجتماعية كبيرة تحتاج الى وضع خطط و دراسة متأنية لعلاجها و لا بد الاهتمام بها، و ذلك للحد من المشاكل التي بينها سابقا عند علاج أي مشكلة من المشاكل من عرقلة الأساليب و الطرق، التي يمكن خلالها حل تلك المشكلة، و بالتأكيد بعد معرفة أسبابها و مخاطرها و حيثياتها، لتتم معالجتها بشكل أساسي و سليم. لذا هناك العديد من الأساليب والطرق لمعالجة البطالة، والتي يمكن ايجازها بالتالي:

- (١) مادام النمو الاقتصادي هو السبب الرئيسي للتعامل مع مشكلة البطالة يمكننا حصر الموارد و الإمكانيات الاقتصادية و ذلك من اجل وضع الخطط لاستثمار وتنمية المشاريع واستغلال جميع الموارد المتاحة و تجنيد المستثمرين والاقتصاديين في داخل البلد. وكذلك تحديد المجالات التي يمكن للاستثمار الأجنبي ان يساهم فيها لتقليل البطالة وتحقق التنمية و التطوير و تشغيل اليد العاملة.
- (٢) توجيه الاتفاق والاستثمار نحو البنى التحتية كالطرق والجسور والمطارات والموانئ و شبكات الماء و الكهرباء و الري و البزل و أي مجال اخر يحفز مستقبل الاستثمارات و ان يكون كثيف العمل من اجل تخفيف البطالة.
- (٣) توفير الامن والاستقرار لغرض جذب اكبر عدد من المستثمرين الأجانب و توفير المناخ المناسب لهم لتنفيذ المشاريع الإنتاجية التي يمكن من خلالها توظيف اكبر عدد من العاطلين عن العمل فضلا عن تشجيع و تحفيز الاستثمار الخاص المحلي.
- (٤) تعزيز دور القطاع الخاص.
- (٥) تشجيع المنتج المحلي بحيث يجعل البلد أنتاجيا وليس سوق استهلاك.
- (٦) الاهتمام ببرنامج التنمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لدورها الهام في ايجاد فرص عمل للعاطلين.
- (٧) تعاون جميع الأطراف للقضاء على الفساد الإداري والمالي.
- (٨) الالتزام بطرق شاملة ومتكاملة لبناء اقتصاد بنان وهادف.

(٩) العمل على تنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على الثروة النفطية كونه شكل من اشكال التنمية المستدامة كما ان العمل على تنويع مصادر الدخل احدى طرق تأمين المزيد من فرص العمل.

(١٠) التوزيع العادل للثروة والدخل، بين فئات المجتمع. (الموظفين)

(١١) اعداد خطط ووضعها لضرورة العمل على التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات وفرض الرسوم الكمركية على الواردات لأجل توفير الدعم للمنتجات المحلية.

### المطلب الثاني: البطالة والتنمية المستدامة في القوانين العراقية

شهد العراق منذ عقد التسعينات من القرن الماضي سنوات صعبة مر بها العراقيين إتسمت بآثارها السلبية على جميع الجوانب عامة و الاقتصادية منها خاصة و بالتحديد الجانب العمل الاجتماعي مما أدى الى مشاكل عديدة منها البطالة والفقر، ومع حرب الخليج و العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه من خلال تلك الفترة العصيبة، و(ارتفاع معدلات التضخم و ازدياد عدد الاسر التي تعاني من الفقر لذا اكثر عدد الفقراء و الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بسبب الحصار و كذلك ترك الطلاب دراستهم لانعدام الحالة المادية وعدم توافر المستلزمات الدراسية مع وجود برامج محو الامية ومجانية التعليم والضمان الاجتماعي والصحي الذي اصبح سوى مسميات عرية الأثر). ٣٩. و بعد احداث (٢٠٠٣) و نتيجة للظروف العصيبة التي مر بها العراق اوجبت إعادة النظر في سياسات جديدة و هي سياسات الحماية الاجتماعية (التي تم اصدار قانونها عام ١٩٨٠ بسبب بعض الظروف الخاصة بالحرب والفقر والبطالة التي مريها العراقيين في تلك الفترة). بما يناسب هذه الظروف التي كثرت فيها مظاهر البطالة و الفقر فأصبح من الضروري أتباع مسلك و نهج جديد و توسيع العمل الاجتماعي و الرعاية الاجتماعية بما يؤمن تحقيق الامن الاجتماعي و الحماية الاجتماعية. و قد أشار اليه في دستور العراق لعام ( ٢٠٠٥ )

#### الفرع الأول. دستور العراق لعام (٢٠٠٥)

نص الدستور العراقي لعام ( ٢٠٠٥ ) على حق الحياة و الامن و الحرية في المادة(١٥) من حيث ورد فيها: ( لكل فرد الحق في الحياة و الامن و الحرية و لايجوز الحرمان من هذه الحقوق او تقييدها إلا وفقا للقانون وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة )في هذه المادة اكد الدستور على حق الحياة و هي شاملة اذ تشمل الحق في الحياة بجميع أركانها كحق العمل، وحق اختيار السكن، حق العيش ولذا لكل العراقيين في العراق الحق في الحياة، الحياة الكريمة التي يستحقها كل مواطن. فالعمل هو حق من هذه الحقوق وعدم البطالة والذي يناقض الفقر والعوز. نصت المادة ( ١٦ ) من الدستور العراقي الحالي الى ( تكافؤ الفرص حتى حق مكفول لجميع العراقيين و تكفل الدولة أتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك). إشارت المادة أعلاه الى التكافؤ في الفرص والمقصود فرص العمل فيه. اوجبت المادة التكافؤ والمساواة في الفرص والحقوق والامتيازات وعدم إيجاد فجوة في الطبقات المعيشية الأساسية لعدم انقسام المجتمع الى قسمين طبقة الأغنياء والأخرى الطبقة الفقيرة التي لا تتمكن من تأمين ابسط حاجاتها المعيشية الأساسية و هنا أراد الدستور العراقي وضع منهاج للمواطنين العراقيين بالتكافؤ و المساواة في الفرص. اما المادة ( ٢٢ ) من الدستور الحالي و في الفقرة الأولى منه: (العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة). نصت هذه الفقرة على العمل و الذي هو أساس و مبنى الحياة للإنسان لنيل الحياة الكريمة و سد حاجات المعيشة و هو يتنافى مع البطالة و الفقر فلا بد من وجود مبدأ حقيقي و على الحكومة تأمين فرص العمل لجميع المواطنين و حسب أعمارهم و تهيئهم للدخول في مجالات اقتصادية و كذلك المشاريع الصغيرة والكبيرة من تأمين مبالغ كسلف بأرباح بسيطة و هو من اهم القضايا الأساسية لتأمين الحياة الكريمة للأفراد بطمأنينة و استقرارهم بالأخص للفئات الاجتماعية الفقيرة كالعامل و الفلاحين و العاطلين عن العمل و العاجزين و رفع مستوى المعيشي لهم. و حتى في الفقرة الثانية من المادة أعلاه اشارت الى ( ينظم قانون، العلاقة بين العمال و أصحاب العمل على أساس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية). لم يترك الدستور المجال للتلاعب في حقوق العمال بل اعطى لهم الحقوق والامتيازات مقابل عملهم. في المادة (٢٤) تكفلت الدولة حرية التنقل للأيدي العاملة للبحث عن عمل يناسبهم و يكفي لسد حاجاتهم المعيشية بما يضمن لهم الحياة الكريمة. فنصت على ( تكفل الدولة حرية الانتقال للأيدي العاملة و) كما نرى أيضا في المادة ( ٢٥ ) من الدستور العراقي اوجب أن: (تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة بما يضمن استثمار كامل موارده و تنويع مصادره و تشجيع القطاع الخاص وتميمته). في هذه المادة و المواد التالية نص الدستور على التنمية المستدامة و اصلاح الاقتصاد العراقي وفق طرق حديثة و مستدامة و استثمار جميع ما يخص التنمية من تنويع المصادر و تشجيع القطاع الخاص و المشاريع بأتخاذ المنهج الحديث و هو التنمية المستدامة للوصول الى انتاج عالي و مزدهرة.

م ٢٦ - (تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاع المختلفة وتنظيم ذلك بقانون).

أشارت هذه المادة كالمادة السابقة على تشجيع الاستثمارات في قطاعي العام والخاص والمشاريع الصغيرة وكفلت الدولة بذلك. كما أن هذه المادة وضعت لدخول الافراد في مجالات الصناعة و الزراعة و التنمية و باقي الاستثمارات و فتحت المجال لهم لتقليل البطالة و تشجيعهم للعمل.

م ٢٨ - في الفقرة الثانية بين الدستور بأن (تعفى أصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة وينظم بقانون). وهي الفقرة التي تحقق العدالة الاجتماعية بعض الشيء بالنسبة للعوائل الفقيرة والضعيفة في المجتمع و أصحاب الدخل المحدد لأغفاهم من الضرائب .

م ٣٠ - نصت المادة (٣٠) من الدستور بأن: (تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة او المراض او العجز عن العمل او التشرد او اليتيم او البطالة و تعمل على وقايتهم من الجهل و الخوف و الفاقة و توفر لهم السكن و المناهج الخاصة لتأهيلهم و العناية بهم و ينظم ذلك قانون). ذكرت هذه المادة الضمان الاجتماعي والصحي ولعله من اهم اهداف الدولة العراقية لتحقيق أروع الغايات لينال الطبقة الفقيرة في المجتمع الى حقوقه الاجتماعية في ظل الدستور لتأمنه من مخاطر العوز والحرمان والحاجة. وهو أقل الضمان اللازم لديمومة استمرار حياة الافراد من خلال كفالة الدولة له. فأشار الى البطالة وهي احدى الموارد التي يشملها الضمان الاجتماعي و يتكفل بالعاطل عن العمل. يفتح باب المساعدة له. كما نصت الفقرة الأولى المادة ( ٣٣ ) من الدستور الحالي ( لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة). أكد في هذه الفقرة حق العيش في بيئة سليمة للمواطنين ليؤمن حياته واستقراره ليعيش في ظل هادئ وفي بيئة غير ملوثة.

**الفرع الثاني: القوانين العراقية:** يعتبر البعد الاجتماعي والإنساني في تشريعات العمل من أهم الخصائص كونه يمثل الانسان جوهر عملية التنمية وأداتها. وتكفل القوانين، الحماية اللازمة للافراد ولذا على الدولة تهيئة فرص العمل لهم لمقابلة البطالة وإيجاد مشاريع للنهوض بالواقع الاجتماعي ولتحقيق مصلحة الافراد وتجنباً من وقوعهم في الجرائم والتسول والانحرافات الاجتماعية كافة.

١- قانون العمل العراقي: هو احد القوانين التي أشار الى العمل وحماية العامل والتبعات القانونية في علاقات العمل كما تكفل قوانين العمل، حماية العامل و من خلال التقنين في علاقات العمل بمختلف المجالات. فهنا نرى المشرع، قد شرع المواد لتحقيق مصلحة العامل وصاحب العمل في الوقت نفسه كالأجور والاستمرارية في العمل وانهاء علاقة العمل والذي حرص المشرع على أحاطه مسألة إنهاء علاقة العمل بضمانات محدودة توفر الحماية الكافية للعامل من تعسف صاحب العمل وكل هذا لعدم بطالة الافراد و ترك عملهم.

٢- الضمان الاجتماعي و الحماية الاجتماعية: يحقق المجتمع الاكتفاء النسبي و يتوقف على مدى توافر الضمان الاجتماعي للأشخاص، يمكنهم من مواجهة الحوادث و المخاطر في الحياة التي يتعرضون لها في حياتهم بمساعدتهم و لو بشيء بسيط لفئة اجتماعية كبيرة وهي العاطلين عن العمل لتوجيه الاهتمام الخاص بهم لرعاية مصالحهم و توفير سبل الأمان و الطمأنينة و لو بشيء بسيط جدا كونهم من الطبقة الضعيفة و من الذين بمستوى تحت خط الفقر و من الذين تم شمولهم بإعانات الضمان الاجتماعي. تضمن هذا القانون النص الى بعض الخدمات الاجتماعية للمشمولين بأحكامها. وعند النظر في قانون الحماية الاجتماعية نرى ان المشرع نص في المادة التاسعة من قيام هيئة الحماية الاجتماعية بتقديم الخدمات للمشمولين بأحكام هذا القانون، ولعل اهم هذه الخدمات هي المساعدات في الدخول الى السوق والتدريب والتعليم المهني وبناء القدرات والمساعدة في الحصول على فرصة عمل او قرض لإقامة مشاريع صغيرة الدخل، فضلا عن مجالات أخرى تتعلق بالصحة والتعليم والسكن و التوعية الاسرية و الثقافية و اكتساب المهارات الحياتية. ٤٠ و في مجال آخر عن الخدمات الاجتماعية في اطار قانون الضمان الاجتماعي فقد نضم هذا القانون احكام الإعانات الصحية الطبية والثقافية و العلمية التي تقدمها الدولة للمستحقين. ٤١ كما تم تأسيس المركز الوطني للصحة و السلامة المهنية لغرض تقديم الخدمات الصحية للعمال و التأكد من سلامة ظروف العمل و مطابقتها لشروط العمل المحددة في قانون العمل. ٤٢ كما ان هذا المركز هو احد تشكيلات وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية التي ترتبط رسميا بهذه الوزارة بعد عام ( ٢٠٠٦ ) عند صدور قانون وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية المرقم ( ٨ ) لسنة ٢٠٠٦ هناك قوانين أخرى شرعت ونصت على العمل والضمانات الاجتماعية له وكل ذلك لإيقاف مسألة البطالة وعدم انتشاره بين افراد المجتمع فلا يسعنى ان نسرده هنا لعدم الاطالة في البحث.

نتائج البحث

تعد البطالة، واحدة من المشاكل الخطيرة التي تواجه المجتمعات والاقتصاديات ومنها مجتمع واقتصاد العراق، لما منه من آثار سلبية على المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي تسبب في ظاهرة الفقر وبشكل مباشر. كما أنها تمثل الهدر بالعنصر البشري ولأنهاء خطر الآفات التي تفتك المجتمع العراقي. لذا فهذه الظاهرة الخطيرة تحتاج الى حلول جذرية لما لها من ارتباط وثيق بالاقتصاد في الحكومات. اذ لا يمكن القضاء عليه مالم يتحقق الامن. ولا يتحقق الامن. ولا يتحقق الأخير مالم يتم استيعاب الاعداد الهائلة من اليايدي العاملة في مجالات الأنشطة الاقتصادية. على الرغم من الإجراءات المتخذة من قبل الدولة الا إنها غير كافية في الحد والنقليل منها. كما ان ارتفاع معدلات البطالة في العراق أدى الى ارتفاع مستوى الفقرو العوز في المحافظات العراقية. ان اصلاح أنظمة تعليم و ضبط التجارة و إصلاحات السياسة المالية ومنح القروض الميسرة و الصغيرة، فضلا عن الاهتمام بالمشاريع المتوسطة والصغيرة وتنويع الاقتصاد وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي ودعم القطاعات المختلفة هي إجراءات تحد من البطالة في مدة قصيرة مع امكان القضاء عليها في فترة طويلة.

## التوصيات والمقترحات

- ١- تمثل البطالة مصدر من مصادر الانحراف الاجتماعي والتوتر النفسي في العراق لدى الشباب كونها تسبب ازمة اقتصادي في المجتمع العراقي وتوسيعها بمعنى توسيع دائرة الفقر. لذا من الواجب معالجة الأسباب بشكل جذري والحالات السلبية المولدة من هذه الظاهرة الخطيرة التي تسبب الانفلات الأخلاقي بحالات إيجابية بغية استيعاب قوة العمل الى ايايدي عاملة وتوفير فرص العمل لهم بتحول الاقتصاد من البعدي الواحد(النفط) الى اقتصاد متنوع قادرعلى استيعاب هذا الكم الهائل من العاطلين في القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة و ..... .
- ٢- تسليف العاطلين عن العمل بقروض ميسرة( كما بدأت بها الحكومة العراقية و تكثيف القروض لتحقيق هدفين رئيسيين هما؛ الحدة من الفقر والبطالة. وخلق فرص عمل للعاطلين لتقليل البطالة والفقر والقضاء عليها.
- ٣- اصلاح نظام التعليم كونه يلعب دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي لذا بتأهيل و تدريب الطلاب و كذلك العاطلين عن العمل بشكل أساسي يؤدي الى نجاحهم في سوق العمل.
- ٤- تصحيح مسار السياسة التجارية؛ بشكل يؤمن تعديل الاستيراد بتقليل المنتجات المستوردة و حماية المنتجات المحلية. كون الاستيراد المنفلت إدى الى تدمير الاقتصاد العراقي مما وانهك المنتج المحلي.
- ٥- تنشيط العمل الاقتصادي في المدن والمناطق الريفية لخلق فرص عمل في ظل تقلص فرص الاعمال الزراعية التي اثبتت اليوم بانها شبه معدومة في العراق وكذلك لا تقتصر فرص العمل على القطاع العام فقط وهي احدى الطرق لتخفيف الفقر في العراق من خلال خلق فرص عمل في المدينة والريف. والحمد لله رب العالمين

## المصادر

- ١- الدستور العراقي لسنة (٢٠٠٥).
- ٢- قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤.
- ٣- قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١
- ٤- عبد الوهاب محمد، الوزان في ندوة البطالة في الكويت الواقع والمستقبل منشورات الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتية ١٩٩٧ ص١٣
- ٥- حومي احمد، عبد المنعم بدر، أ.د. مباشرينو ديالو - البطالة و علاقتها بالجريمة و الانحراف في الوطن العربي ، الرياض ١٩٨٨ ص٢٠
- ٦- الشمري مي حمود ، واقع و اسباب البطالة في العراق بعد عام (٢٠٠٣) و سبل معالجتها - المعهد الطبي التقني / المنصور - نشر في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد ( السابع و الثلاثون ) ص١٣٦
- ٧- السوداني، اسيل حسين كاظم - دور الزكاة في التصدي لظاهرة الفقر والبطالة في العراق - رسالة ماجستير - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - ٢٠١٠ ص٩٠
- ٨- الراوي احمد، دراسات في الاقتصاد العراق بعد ٢٠٠٣ - دار الدكتور للعلوم - شارع المتنبي سنة٢٠٠٩ ص٢٠
- ٩- الرازي محمد بن ابي بكر - مختار الصحاح - دار الرسالة - الكويت - ١٩٨٣ - ص٥٦
- ١٠- عبدا لرحمن محمد بن ابي بكر - اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل - دار الولاية للنشر والتوزيع - الطبعة الاولى ٢٠١٥ ص١٥

- ١١- الشربعد الكريم تصنيفات البطالة ومحاولة الهيكلية المحبطة منها خلا عقد التسعينات - مجلة اقتصاديات لشمال افريقيا - العدد الاول ص ١٥٣
- ١٢- البشير عبد الكريم تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية نفس المصدر ص ١٥٤
- ١٣- رجب صبري عبدالقادر، حماده محمد حسين حجاج مرسي - نظرة واقعية وحلول عملية - جامعة البصرة - كلية دار العلوم ص ١٨
- ١٤- تبشوري عبد الرحمن - الحوار المتمدن - العدد ١٤٢٤ / المعهد الوطني ببادرة / سوريا / ٢٠٠٦ / ص ١١
- ١٥- عبد العزيز مهنا / البطالة و العماله الكاملة / مكتبة الانجلو المصريه / ١٩٥٠ / ص ٢٨٠
- ١٦- جيمس جوار / الاقتصاد الكلي ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن / دار مريخ للنشر / الرياض ١٩٨٨ / ص ١٢٤
- ١٧- الشمري - حسين عباس وعبد الجاسم عباس علي / تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغيير معدلات البطالة للبلدان العربية و منها العراق للمدة من (١٩٩٠- ٢٠١١) - جامعة بابل / كلية الاداره و الاقتصاد / مجلة القادسية ٢٠١٤ ص ١٨٨
- ١٨- محمد رأفت بسام محمد وآخرين / بحث البطالة أسبابها و أثارها الاجتماعية و الاقتصادية / الجامعة السورية الخاصة / كلية داره الاعمال / ٢٠١٦-٢٠١٧ / ص ٣٨
- ١٩- عبد القادر محمد عطيه / اتجاهات حديثة في التنمية / الدار الجامعية / الإسكندرية / ١٩٨٩ / ص ١١
- ٢٠- الليثي هبه ، قياس مؤشرات التنمية في منطقة الاسكوار ، الأمم المتحدة / نيويورك / ص ١١
- ٢١- حجازي مصطفى، التخلف الاجتماعي، مدخل الى سيكولوجية الانسان / ٢٢٠٣ / المقهور، ١٩٧٦ ص ١٧٠
- ٢٢- احمد منادي رجه / النظام القانوني للحماية الاجتماعية من الفقر في العراق / أطروحة مقدمه الى مجلس كلية الحقوق جامعة النهرين / ٢٠١٧ / ص ١١
- ٢٣- صلاح عبد الحسن / مشروع اعداد خطة وطنية للتنمية في العراق / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / المركز الوطني للبحوث والدراسات / بغداد / ١٩٩٩ / ص ٣٦
- ٢٤- الشمري حسين عباس حسين، تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغيير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة من ( ١٩٩٠ - ٢٠١١ ) / مصدر سابق / ص ١٩٠
- ٢٥- البيلاوي حازم النظام الاقتصادي والدول المعاصر / منشورات عالم المعرفة ١٩٧٨ / ص ٤٦
- ٢٦- عبد الجاسم عباس، إشكاليات التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين اختيار المنهج و تطبيق اليات التحول نحو اقتصاد السوق / رسالة ماجستير / جامعة القادسية / ٢٠١٢ / ص ٩٨
- ٢٧- الراوي علي عبد، اتجاهات ومهام السياسة والاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي / الندوه الخامسة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد / ٢٠٠٥ / ص ٩٨
- ٢٨- حسناء ناصر إبراهيم - واقع شبكة الحماية الاجتماعية و اثرها في حماية المستهلك، مركز بحوث السوق و حماية المستهلك، جامعة بغداد، ٢٠٠٩ / ص ١١٣
- ٢٩- صادق مهدي السعيد، الضمان الاجتماعي وقانون الضمان الاجتماعي العراقي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٨، ص ٨١.
- ٣٠- مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٧
- ٣١- عماد غيد اللطيف سالم، الدور الاقتصادي للدولة في العراق؛ إشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (٢٠٠٣- ٢٠١١)، المؤتمر العلمي السنوي لبيت الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢

□ هوامش البحث

- ١ - حومي - احمد ، عبد المنعم بدر ، أ.د مباشر نو ديالو - البطالة و علاقتها بالجريمة و النحراف في الوطن العربي ، الرياض ١٩٨٨ ص ٢٠

- ٢ - عماد عبد اللطيف سالم، الدور الاقتصادي للدولة في العراق؛ إشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (٢٠٠٣-٢٠١١)، المؤتمر العلمي السنوي لبيت الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢
- ٣ - الشمري مي حمود ، واقع و اسباب البطالة في العراق بعد عام (٢٠٠٣) و سبل معالجتها - المعهد الطبي التقني / المنصور - نشر في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد ( السابع و الثلاثون ) ص١٣٦
- ٤ - السوداني ، اسيل حسين كاظم - دور الزكاة في التصدي لظاهرة الفقر و البطالة في العراق - رسالة ماجستير - كلية الادارة و الاقتصاد - جامعة بغداد - ٢٠١٠ ص ٩٠
- ٥ - الراوي ، احمد ، دراسات في الاقتصاد العراق بعد ٢٠٠٣ - دار الدكتور للعلوم - شارع المتنبى سنة ٢٠٠٩ ص ٢٠
- ٦ - الرازي ؛ محمد بن ابي بكر - مختار الصحاح - دار الرساله - الكويت - ١٩٨٣ - ص ٥٦
- ٧ - عبد الرحمن سيف سردار - نفس المصدر - ص ١٥
- ٨ - عبدا لرحمن محمد بن ابي بكر - اقتصاد الفقر و توزيع الدخل - دار الرايه للنشر و التوزيع - الطبعة الاولى ٢٠١٥ ص ١٥
- ٩ - الشمري مي حمودي - واقع و اسباب البطالة في العراق - مصدر سابق ص ١٣٦
- ١٠ - مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢١٠
- ١١ - الشبير عبد الكريم تصنفلت البطالة ومحاولة الهيكلية المحبطة منها خلا عقد التسعينات - كجلة اقتصاديات لشمال افريقيا - العدد الاول ص ١٥٣
- ١٢ - البشير عبد الكريم تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية نفس المصدر ص ١٥٤
- ١٣ - رجب صبري عبدالقادر، حماده محمد حسين حجاج مرسي - نظرة واقعية وحلول عملية - جامعة البصرة - كلية دار العلوم ص ١٨
- ١٤ - تيبشوري عبد الرحمن - الحوار المتمدن - العدد ١٤٢٤ / المعهد الوطني ببادرة / سوريا / ٢٠٠٦/ص ١٢
- ١٥ - حجازي مصطفى، التخلف الاجتماعي، مدخل الى سيكولوجية الانسان / ٢٢٠٣ / المقهور، ١٩٧٦ ص ١٧٠
- ١٦ - الشمري ، محي حمودي ، واقع و أسباب البطالة في العراق / مصدر سابق ص ١٣٧
- ١٧ - محمد رأفت سيام ص ١٣
- ١٨ - عبد العزيز مهنا / البطالة و العماله الكاملة / مكتبة الانجلو المصريه / ١٩٥٠/ ص ٢٨٠
- ١٩ - جيمس جوار / الاقتصاد الكلي ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن / دار مريخ للنشر / الرياض ١٩٨٨ / ص ١٢٤
- ٢٠ - الشمري - حسين عباس و عبد الجاسم عباس علي / تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغيير معدلات البطالة للبلدان العربية و منها العراق للمدة من (١٩٩٠-٢٠١١) - جامعة بابل / كلية الاداره و الاقتصاد / مجلة القادسية ٢٠١٤ ص ١٨٨
- ٢١ - الشمري - محي حمودي / واقع و أسباب البطالة في العراق / مصدر سابق / ص ١٥٤
- ٢٢ - محمد رأفت بسام محمد و آخريين / بحث البطالة أسبابها و آثارها الاجتماعية و الاقتصادية / الجامعة السورية الخاصة / كلية داره الاعمال / ٢٠١٦-٢٠١٧ / ص ٣٨
- ٢٣ - محمد رأفت و آخريين / البطالة أسبابها و آثارها الاجتماعية و الاقتصادية / مصدر سابق / ص ٣٨
- ٢٤ - عبد الرحمن سيف سردار / اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل / مصدر سابق / ص ١٩
- ٢٥ - عبد الرحمن سيف سردار / المصدر اعلاه / ص ١٨
- ٢٦ - صلاح عبد الحسن / مشروع اعداد خطة وطنية للتنمية في العراق / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / المركز الوطني للبحوث والدراسات / بغداد / ١٩٩٩ / ص ٣٦
- ٢٧ - احمد منادي رجه / نفس المصدر / ص ١١
- ٢٨ - عبد القادر محمد عطيه / اتجاهات حديثة في التنمية / الدار الجامعية / الإسكندرية / ١٩٨٩ / ص ١١
- ٢٩ - احمد منادي رجه / النظام القانوني للحماية الاجتماعية من الفقر في العراق / أطروحة مقدمه الى مجلس كلية الحقوق جامعة النهريين / ٢٠١٧ / ص ١١
- ٣٠ - محمد رأفت بسام و آخريين / البطالة أسبابها و اثارها الاجتماعية و الاقتصادية / مصدر سبق / ص ٤٢

- ٣١ - الشمري حسين عباس حسين ، تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغيير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة من ( ١٩٩٠ - ٢٠١١ ) / مصدر سابق / ص ١٩٠
- ٣٢ - الليثي هبه ، قياس مؤشرات التنمية في منطقة الاسكوار ، الأمم المتحدة / نيويورك / ص ١١
- ٣٣ - البيلاوي حازم ، النظام الاقتصادي و تادول المعاصر / منشورات عالم المعرفة ١٩٧٨ / ص ٤٦
- ٣٤ - عبد الرحمن سيف سردار / اقتصاد الفقر و توزيع الدخل / مصدر سابق / ص ١١٦
- ٣٥ - عبد الرحمن سيف سردار / اقتصاد الفقر و توزيع الدخل / مصدر سابق / ص ١١٧
- ٣٦ - الشمري حسين عباس حسين و اخرين ، تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغيير معدلات البطالة للبلدان العربية و منها العراق / مصدر سابق / ص ١٩١
- ٣٧ - عبد الجاسم عباس ، إشكاليات التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين اختيار المنهج و تطبيق اليات التحول نحو اقتصاد السوق / رسالة ماجستير / جامعة القادسية / ٢٠١٢ / ص ٩٨
- ٣٨ - الراوي علي عبد ، اتجاهات و مهام السياسة و الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي / الندوة الخامسة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات / كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة بغداد / ٢٠٠٥ / ص ٩٨
- ٣٩ - حسناء ناصر إبراهيم - واقع شبكة الحماية الاجتماعية و اثرها في حماية المستهلك، مركز بحوث السوق و حماية المستهلك ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ / ص ١١٣
- ٤٠ - ينظر الفقرات ( ثانيا و ثالثا و رابعا من المادة ( ٩ ) من قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤
- ٤١ - صادق مهدي السعيد ، الضمان الاجتماعي و قانون الضمان الاجتماعي العراقي ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٦٨ ، ص ٨١
- ٤٢ - احمد منادي رجه فليح ، النظام القانوني للحماية الاجتماعية من الفقر في العراق ، مصدر سابق ، ص ١١٢